العدد (2614)
السنة العاشرة - الاحد
(7) تشرين الأول 2012

خبير اقتصادي: شراكة القطاع العام والخاص حلّ إستراتيجي للإعمار والبناء

□ بغداد/ علي الكاتب

قال مدير المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي الخبير الدكتور كمال البصري ان الخيار الإستراتيجي للبناء والإعمار هو تبني الحكومة لعقود مشاركة القطاع الخاص للعام والتي بموجبها تتفق الحكومة (القطاع العام) مع القطاع الخاص (الأجنبي او المحلي) لتنفيذ مشاريع البنى التحتية وغيرها من المشاريع الحيوية في البناء والإعمار ضمن مواصفات وفترة زمنية محددة.

وأضاف في حديث لـ(المدى) انه عند تسلم مواقع المشاريع وبالمواصفات المتفق عليها يقوم القطاع العام بدفع المبالغ المالية لفترة زمنية تحدد بـ(٥ - ٢٠ سنة)، حيث من الضروري استخدام هذا النمط من العقود لتطوير القطاع الخاص والعام ضمن صيغة (التوأمة) بين القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

واضاف البصري، وهو خبير اقتصادي "اما في مجال تنفيذ المشاريع الاستثمارية، ففي الواقع لم تتمكن المؤسسات والوزارات من استخدام اكثر من ٥٠,٧٧ مليار دولار (٢٠٠٦-٢٠١٠) اي بمعدل تنفيذ ٦٣,٦٥٪، فيما استقطب تلكؤ تنفيذ الموازنات الاستثمارية خلال ٢٠٠٤ -٢٠١١ اهتمامات واسعة، وهي التي دعت المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي للقيام بإعداد دراستين للوقوف على عوامل المشكلة احداهما في عام ٢٠٠٨ والثانية ٢٠١١، حيث كان من ابرز العوامل في مسح عام ٢٠٠٨ هو العامل الأمني (وانعكاساته على انتظام العمل وسهولة انسياب متطلبات العمل وعلى دخول الشركات الأجنبية)، وعدم الالتزام بضوابط العمل وضعف مهارات العاملين وغياب التخطيط لعمل تكاملي داخل المؤسسة وبين المؤسسات المختلفة".

واستطرد "في عام ٢٠١١ لم تختلف الصورة كثيرا عن عام ٢٠٠٨ ولكن توفرت تفاصيل أكثر عن سوء التنفيذ تجسدت بعوامل خارجية تمثلت بتأثير الظروف الأمنية، وقيود ضوابط مؤسسات الرقابة، وغياب البنى التحتية الضرورية لأداء الأعمال، وتأخر إقرار الموازنات العامة، والقوانين والإجراءات غير المرنة، وضعف سيادة القانون بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها العملية السياسية، وعوامل داخلية تتمثل بضعف تطبيق متطلبات الحكم الرشيد (الشفافية في اتخاذ القرارات، واعتماد الكفاءات، التخطيط بعيد المدى)، حيث انعكس ضعف الحكم الرشيد على عدم وجود المعرفة الفنية في ادارة المشاريع (لجان فتح وتحليل العطاءات، دائرة المهندس المقيم، وضعف الامكانات الفنية من مختبرات واجهزة القياس)، وغياب حوافز الشعور بالمسؤولية ومركزية النظم الادارية وتعقيداتها. واشار البصري الى ان واقع البيئة الاستثمارية لم يكن بافضل حال، اذ هناك تأخر في تشريع قانون الاستثمار الى عام ٢٠٠٦ على الرغم من ان البيئة الاستثمارية الحالية تتميز بوجود قانون استثماري يضم الكثير من الحوافز الضرورية، الا ان التحديات لاتزال تواجه رجال الاعمال كعدم مرونة اجهزة الدولة في التفاعل المطلوب وغياب العمل بالنافذة الواحدة، ووجود ظواهر متفرقة تتجسد بعدم الانضباط الاداري، وضعف المصارف التجارية او التي تستطيع بمرونة عالية الاستجابة السريعة لمتطلبات رجال الاعمال، وضعف تواجد شركات التأمين.

ولفت الى ان هذه العوامل جميعها اسهمت بجعل البيئة الاستثمارية ضعيفة مقارنة بالدول الاخرى. وعند مطالعة المسح الذي قام به البنك الدولي "Doing Business in Iraq" نجد ان نتائج المسح تعكس بدرجة قاسية صعوبة ممارسة النشاطات الاقتصادية حيث تراجع تسلسل العراق من ١٥٩ عام ٢٠١١ الى ١٦٤ عام ٢٠١٢ علما ان المسح يشمل ١٨٣ دولة، حيث عجزت الدوائر الحكومية عن خلق الظروف المطلوبة والمشجعة لاستقطاب رجال الاعمال والمقاولين الاكفاء.

وبين انه تم انشاء مصارف للتنمية الاقليمية لغرض توفير سيولة نقدية للاستثمار في البنى التحتية في عام ٢٠٠٦ (ضمن قانون الموازنة الاتحادية) ، الا انها لم تر النور ولم تجد مبادرة من المسؤولين على التنفيذ ولم تجد من الاجهزة الرقابية التنفيذية والتشريعية اي متابعة لتنفيذ هذا القانون، وتهدف هذه المصارف لتنمية الاقاليم من خلال تحشيد الموارد الخاصة بذلك الاقليم، ووفقا لذلك يكون بمقدور هذه المصارف دعم مجالس المحافظات والأقاليم في تمويل مشاريع معينة التي يمكنها من القيام بها من دون الرجوع الى الموازنة العامة، بهدف البدء بإنشاء ثلاثة مصارف اقليمية، في المنطقة الجنوبية و الوسطى والشمالية (واضافة بنوك اخرى في وقت لاحق) ، حيث كان المخطط ان ينظم عمل هذه المصارف على اساس المشاركة بين حكومة الاقاليم او المحافظات وبين القطاع الخاص او المستثمر الاجنبي بما في ذلك دول الجوار او المؤسسات التجارية او المنظمات الدولية (على ان يكون للاقليم او المحافظة ما لايقل عن ٥٠٪).

وقال البصري لقد كانت التخصيصات الرأسمالية لمصارف التنمية الاقليمية من وزارة المالية بحدود (٥٠٠) مليون دولار تدفع على فترة ثلاث سنوات وتم تخصيص مبلغ (٢٧٠) مليار دينار خلال عام ٢٠٠٦، حيث ستسهم المحافظات والاقاليم في رأس مال تلك المصارف.

ونوه الى انه وعلى الرغم من ان الدستور في ٢٠٠٥ نص وبشكل صريح على الادارة اللامركزية وسلطة المحافظات والاقاليم والتي تتألف من بغداد (العاصمة) واقاليم (حاليا كردستان فقط) ومن محافظات اخرى تتمتع بإدارة محلية لامركزية ، تم الاقرار دستوريا بحق الاقاليم والمحافظات ان تشرع القوانين الخاصة بها بشرط عدم تعارضها مع التشريعات الاتحادية، وتقوم المحافظات حاليا بتطبيق مبدأ اللامركزية ، واقرار قانون (٢١) في سنة ٢٠٠٨ للمحافظات غير المنتظمة في اقليم والذي من أسباب تشريعه هو إعطاء المحافظات الحق في ممارسة اللامركزية، والذي اخفق عمليا في منح المحافظات المرونة في الاستفادة من تخصيصاتها المالية السنوية، مما انعكس بضعف نسب التنفيذ وإرجاعها الى خزينة الدولة. واضاف البصري قائلا: في ظل غياب بيئة الاستثمار وغياب مصارف التنمية والتعقيدات القانونية في ابرام وتنفيذ العقود ، من المهم البحث عن بدائل اخرى للاسراع في تأهيل البنى التحتية ، حيث تم ضع مسودة قانون البنى التحية في ٢٠٠٩ بهدف العمل على تنفيذ المشاريع الإستراتيجية (كالموانئ) والخدمية (كالمستشفيات) وإعادة إعمار المنشآت والبنى التحتية للمشاريع الحيوية التي لها اثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية (من طرق وصرف صحي)، على أن تدفع تكاليف المشروعات المنجزة لصالح الشركات المنفذة خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ تسلم المشروع (او اية مدة يتفق عليها على ان لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ اكمال تنفيذه) ، ولغرض عدم الاسراف بتحمل اعباء الديون للمشاريع المنفذة حدد القانون أن تزيد مبالغ العقود المشمولة باحكام هذا القانون على ٧٠ مليار دولار. واشار الى انه مما لاشك فيه ان عوائد تنفيذ القانون لا تنحصر بتوفير الخدمات المتنوعة التي يحتاجها المواطن بل تتعدى أمورا أخرى منها توفير عمل للبطالة ونقل التكنولوجيا، وإنشاء البنى التحتية يرفع كذلك من قيمة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تمثل منتجاها أو خدماتها مدخلات لمشاريع البنى التحتية، وأيضا للمشاريع التي يتوقف إنتاجها على الخدمات التي توفرها البنى التحتية.

ولفت الى ان ما يؤسف إن هذا القانون لم يجد النور لأسباب تتعلق من وجهة نظر بعض النواب بأنه أولا يفتح الباب الفساد وهدر المال، وثانيا إغراق العراق بالديون، إلا ان هذه الأسباب اقل ما يقال فيها إنها غير موضوعية، فالفساد والهدر في المال العام لاشك سيكون أقل لان الحكومة غير ملزمة بالدفع إلى حين إكمال المشروع بالمواصفات الكمية والنوعية المطلوبة وتزداد درجة مصداقية هذه العقود كلما كانت تتمتع بالشفافية (شأنها في ذلك كعقود التراخيص النفطية)، اما موضوع اغراق العراق بالديون، فأن إمكانية العراق بعد توقيع تراخيص العقود النفطية وارتفاع قدرة العراق التصديرية سوف تتعاظم الإيرادات المالية المتوقعة، وحتى لو تحقق الدين فهو ثمن يستحق الدفع لقاء تقديم الخدمات الضرورية للمواطن والمتمثلة بالماء والكهرباء والسكن.

أرقام "مرعبة" في عراق اليوم

57 % من السكان ضمن مستوى خط الفقر.. منهم 23 % دون الخط!

□ بغداد/ مشرق الأسدي

أوضحت مؤشرات حديثة للأمم المتحدة والبنك الدولي بأن ثمانية ملايين عراقي يقعون بمستوى دون خط الفقر، متسائلين في الوقت ذاته عن سبب وجود هذه الإحصائية في بلد خصصت له ثاني أكبر موازنة في المنطقة؟، الأمر الذي أثار استغراب مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية، لاسيما أنها في بلد يمتلك كبرى الاحتياطيات النفطية في العالم، مشددا على ضرورة عدم إبقاء هذه المعدلات التي وصفها بـ"المرعبة" ومرتفعة في البلاد.

وبين مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عن الحالف الكردستاني محما خليل في تصريح لـ"المدى" بان لديه إحصائيات ومؤشرات تفيد بأن موازنة الدولة العراقية ستتعدى "٢٠٠ – ٢٢٠" مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥، مشددا على ضرورة أن يتم تخصيص جزء كبير من هذه الموازنة للشعب عن طريق "الضمان الاجتماعي"، مؤكدا ان الدولة هي المسؤولة عن المواطن الذي لا يملك عملاً ولا يملك أي مصدر للعيش، بينما هي تعد من مهام الدولة ولا تعد "منة" من الحكومة للشعب.

واكد خليل ان المسؤولية تقع على الحكومة لعدم تشريع هذا القانون، عازيا سبب ذلك للتجاذبات والتقاطعات السياسية على حد قوله، مع عدم وجود قانون للضمان الاجتماعي في وقت تشهد فيه بلدان لا تمتلك الإمكانيات التي يمتلكها العراق تطبيقا لهذا القانون وينعم أبناؤها بكل حقوقهم وضماناتهم، فضلا عن إسهامه بشكل كبير في القضاء على البطالة بصورة نهائية. واضاف خليل "عند مقارنة تجربة إقليم كردستان في حقبة التسعينيات من القرن الماضي وما يعانيه البلد في المرحلة الراهنة ، لاسيما في حقبة التسعينيات التي أشارت فيها الأمم المتحدة والبنك الدولي الى ان الإقليم كان يعاني من مشكلة الفقر، بنسبة أكثر من "٣٠٪" من سكانه الذي يصنفون بدون مستوى خط الفقر، مبينا أن هذه النسبة انحسرت حاليا لتبلغ "٥٪" فقط، وهي نسبة تحققت في وقت قياسي نتيجة للشفافية والوضوح في قانون الاستثمار، وتفعيل دور القطاع الخاص الذي استوعب أكبر عدد ممكن من العمالة والفنيين والخبراء، مشددا على ضرورة ان "تستفيد الحكومة الاتحادية من تجربة الإقليم".

العراق طارد للاستثمار

ولا يعد خليل البلد متقدماً في مجال الاستثمار والحد من البطالة وتوفير فرص العمل، عازيا سبب ذلك لأمرين الأول هو أن البلد أصبح "طارداً للاستثمار" بسبب التجاذبات السياسية واللوائح التشريعية، اضافة الى الروتين والفساد المالي والإداري، وكذلك إهمال القطاع الخاص الذي بامكانه استيعاب اعداد كبيرة من الأيدي العاملة والفنيين والخبراء المتخصصين، لاسيما ان الدستور قد نص في المادة ٢٥ على الاهتمام بالقطاع الخاص وتنميته. معتبرا ان هذه الأمور أسهمت في الحد من نمو الاستثمار في البلاد.

ولفت خليل إلى أن البلد اليوم يشجع دور الاقتصاد وخصخصته، إلا أننا نجد أنفسنا قد أصبحنا اشتراكيين أكثر من الاشتراكية ذاتها، مؤكدا على ضرورة مكافحة الفقر المدقع المتفشي في البلاد وخلق فرص العمل، خاصة ان هنالك محطات واعدة في الاقتصاد العراقي، وعلى الحكومة والساسة ان ينشطوا هذه المحطات من اجل نموها بالشكل المطلوب ومنها القطاع الاستثماري، الذي لم يحرك عجلة الاستثمار في الدولة، اضافة الى غياب الثقافة الاستثمارية، مضيفا أن جميع القطاعات بحاجة الى استثمار، وخير دليل على ذلك المادة ٢٦ من الدستور التي تنص على تنشيط الاستثمار في كل القطاعات، لكن في مقابل ذلك نجد أن قانون الاستثمار ليس بمستوى الطموح وبحاجة الى تعديلات جوهرية، عادا الأموال التي تدخل البلاد جراء الاستثمار أكبر بثلاث أو أربع مرات من موازنته، مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة تحسين البنى التحتية بالاستثمار.

وبين خليل أن قطاع الإسكان من أهم القطاعات استيعابا للأيدي العاملة ،لاسيما اننا بحاجة الى (٣-٥) ملايين وحدة سكنية في عموم البلاد، مشيرا الى ان استثمار دولار واحد في قطاع الإسكان والاعمار يزيد كثيراً من فرص العمل.

ارقام مرعبة ..

وعلى صعيد ذي صلة، عد مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية قانون الضمان الاجتماعي مهما وحيويا، حيث أن هذا القانون موجود في أروقة مجلس النواب، واللجنة المسؤولة على متابعته هي لجنة العمل والشؤون الاجتماعية، التي يجب ان تقدم جدول أعمال ليتم تشريع القانون عله أساسه ، فيما نجد ان بقية الحلول هي (ترقيعية)، وان الضمان الاجتماعي هو استحقاق عراقي.

من جهته أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية قصي العبادي في تصريح خصّ به (المدى) بأن قانون الضمان الاجتماعي سيقر خلال هذا العام، وأن القانون يتضمن تخصيص مبالغ مالية لمن ليس لديه عمل أو أي مورد مالي للعيش، مشيرا الى ان ٥٧٪ من سكان العراق يصنفون بكونهم ضمن مستوى خط الفقر، من بينهم ٢٣٪ هم دون خط الفقر، الامر الذي يدعو الى ضرورة تشجيع الاستثمار وتفعيل دور القطاع الخاص وتأهيله ليأخذ دوره في الحد من مستويات الفقر في البلاد.

بينما كان نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح قد شدد على ضرورة حصر هذه النسبة الكبيرة التي تساوي ربع سكان العراق تقريبا، من الذين يقدر دخلهم الشهري بأقل من دولارين للفرد في اليوم الواحد، ومنهم من يعيش في فقر مدقع يكون دخلهم اقل من دولار في اليوم، لاسيما أن هذه الشريحة تثير القلق في العراق الذي يمتلك امكانيات اقتصادية وإيرادات مالية كبيرة، حيث أن هنالك تفاوتا اجتماعيا وطبقيا كبيرا، فهناك طبقة غنية مترفة جدا تقابلها طبقة فقيرة جدا.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٤,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	١٠٠٠ الف دينار
موز	١٠٠٠ الف دينار
تفاح	١٠٠٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٢٠٠٠ الف دينار
بطاطة	٢٠٠٠ الف دينار
طماطة	٧٥٠ الف دينار

اسعار المواد الانشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار ١١٢٤ ديناراً

اسعار النفط

خام برنت ١١٣ دولاراً
الخام الامريكي ٩٦,١٥ دولاراً